



مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research



الانكفاء الاستراتيجي وانبعاث مونرو:

تداعيات العودة الأمريكية للمجال الحيوي
على الشرق الأوسط

تقدير موقف

م.م حسن فاضل سليم



ملخص تنفيذي

تمثل استراتيجية الأمن القومي الجديدة لإدارة دونالد ترamp نقطة تحول جوهرية في رؤية الولايات المتحدة للعالم بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص من خلال إعادة تعريف المصالح الاستراتيجية الحيوية للولايات المتحدة بعيداً عن الشرق الأوسط وبتركيز أكثر نحو الداخل الأمريكي والجوار الجغرافي للولايات المتحدة ومنطقة مجالها الحيوي الرئيسية في النصف الغربي من الكره الأرضية وهو ما عرفته الوثيقة بـ(إضافة ترamp لمبدأ مونرو) تحاول هذه الورقة قراءة الوثيقة الجديدة مع تحليل التغيرات التي طرأت على أولوية الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة ومدى اتساق ذلك مع واقع السياسة الخارجية الأمريكية الراهنة.

اولاً: ملامح الاستراتيجية الأمريكية الجديدة

تركز الاستراتيجية الأمريكية على جملة من القيم التي تحاول استعادتها في النظام الدولي وهي محاولة لتجديد القيم التقليدية التي كانت سائدة في مراحل ما قبل الحرب العالمية الثانية ولكن بنسخة معدلة ويمكن تلخيص ابرز هذه الملامح بالاتي:

1. أمريكا اولاً: وهو اهم مبدأ ويعود جوهر الاستراتيجية وأساس توجهات ترamp الداخلية والخارجية، وتظهر ملامح هذا المبدأ جليه في تركيز الاستراتيجية على مبدأ تعزيز التفوق الأمريكي في شتى المجالات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية من خلال



تعزيز القاعدة الصناعية التكنولوجية ودعم الابتكار وتمكين الولايات المتحدة من مواجهة المنافسة الشديدة في هذه المجالات لاسيما من قبل الصين.

2. تراجع أولوية الشرق الأوسط: ان الاستراتيجية تصرح بشكل واضح على انها تختلف عن سابقاتها التي كانت تمنح أولوية قصوى لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط حيث تعلل الاستراتيجية ان التوجهات التقليدية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط كانت ترتبط عاملين هما:

أ. الطاقة: كون الشرق الأوسط منطقة غنية بالطاقة من النفط والغاز وهو ما كان يدفع الادارات الأمريكية السابقة لتبني استراتيجية دفاعية عن منابع الطاقة في المنطقة.

ب. الصراع الاستراتيجي: ان الشرق الأوسط كانت منطقة صراع أكثر اضطرابا تضر بمصالح الولايات المتحدة.

وترى الاستراتيجية ان السببين قد تم انتفاءهما في الوقت الراهن بفعل تحول الولايات المتحدة لأكبر منتج للطاقة من خلال الوقود الاحفورى وكذلك لأن سياسة ترامب ساهمت بتحييد أكبر مصدر للاضطراب في الشرق الأوسط وهو إيران (حسب وصف الاستراتيجية) من خلال استهداف محور المقاومة وضرب البرنامج النووي الإيراني فضلا عن دفع مسار التطبيع في المنطقة والذي ما كان ليتم لو لا استخدام القوة وفق مبدأ (السلام من خلال القوة).

ولهذه الأسباب تتراجع أولوية الشرق الأوسط في الاستراتيجية الجديدة.

3. نقل الاعباء (عقيدة مسؤولية معدلة): وهي مبدأ اساسي ضمن الاستراتيجية الجديدة التي تقوم على انكفاء أمريكي من مناطق الازمات حول العالم وتوزيع أعباء إدارة الازمات على القوى الإقليمية في تلك المناطق وهو ما ينطبق على حالي الشرق الأوسط وأوروبا وبعد ان كان الشرق الأوسط يحظى بأولوية في الاستراتيجيات السابقة فإن الاستراتيجية الجديدة تراجعت بها مكانة الشرق الأوسط إلى مرتبة متاخرة جداً من خلال مبدأ نقل الاعباء وبناء السلام القائم على دعم الأطراف الإقليمية الصديقة للولايات المتحدة وتعزيز أمن (اسرائيل) عبر عملية بناء السلام بينها وبين دول



المنطقة، واعتماد مبدأ الشراكة الاقتصادية الاستثمارية في مجالات الدفاع والذكاء الاصطناعي والتكنيات الأخرى وضمان أمن الممرات الملاحة البحرية والشراكة في مكافحة الإرهاب.

كما ينطبق هذا المبدأ على أوروبا أيضاً من خلال تراجع الدور الأمريكي في أمن القارة الأوروبية من خلال تقاسم أعباء حماية القارة الأوروبية مع دولها بدلاً من أن تتحمل الولايات المتحدة الجزء الأكبر من أعباء توفير هذا الأمن، وهو ما قد يقوض مركزية الناتو في الشراكة الأمنية عبر ضفتى الأطلسي ما سيدفع أوروبا لتشكيل قوات خاصة بها بعيداً عن الناتو.

4. نسخة ترامب من مبدأ مونرو: تقوم الاستراتيجية بشكل أساس أيضاً على العودة إلى مبدأ مونرو الشهير الذي وضعه الرئيس الأمريكي الخامس (جيمس مونرو) ولكن هذه المرة بنسخة ترامبية معدلة من خلال التركيز على حماية المصالح الأساسية للولايات المتحدة في الأمريكيتين ومنع تغلغل أي قوى خارجية منافسة لها سواء عسكرياً عبر إنشاء القواعد أو اقتصادياً عبر الاستثمار في الأصول الاستراتيجية في المنطقة والتي يجب أن تبقى حكراً على الولايات المتحدة وفقاً للاستراتيجية.

ما يعني تراجع أهمية المناطق الجغرافية كافة حول العالم مقابل أولوية المجال الحيوي الأمريكي وهو يعني أيضاً مزيد من الانكفاء الأمريكي والاعتراف بالمتعددية القطبية.

5. مبدأ الدولة القومية: وهو يمثل محاولة لاستعادة مكانة الدولة القومية وسيادتها وفقاً للنموذج الويستفالي حيث تنص الوثيقة على أن الوحدة السياسية الأساسية في العالم هي وستظل الدولة القومية، ما يعني التركيز على مبدأ أولوية الأمم على المنظمات العابرة للحدود أو جميع أنواع الفواعل غير الدولية، حيث يؤكد نص الوثيقة على أن الولايات المتحدة تدافع عن الحقوق السيادية للدول ضد التدخلات التي تقوم بها المنظمات العابرة للحدود الوطنية والتي تقوض السيادة، فضلاً عن إصلاح هذه المؤسسات بحيث تساعد السيادة الفردية بدلاً من عرقلتها وتعزز المصالح الأمريكية.



اي العمل على إصلاح المنظمات الدولية العابرة للحدود لكي تساعد السيادة بدلًا من عرقلتها.

ثانيًّا: اي شرق الأوسط يريد ترامب؟

من خلال الوثيقة الجديدة نجد أن ترامب تعمد التقليل من أهمية مناطق عديدة بما فيها منطقة المحيطين الهندي والهادئ على حساب تعزيز أولوية منطقة الأميركيتين، فيما تراجعت مكانة الشرق الأوسط إلى مراتب متاخرة في سلم أولويات الإدارة الأمريكية، وتعزو الاستراتيجية هذا التراجع إلى انتفاء الأسباب التي كانت تؤثر في جعل الشرق الأوسط ذو مكانة مهمة في الاستراتيجية الأمريكية وهما سببين، الأول كون الشرق الأوسط كان يمثل مصدر رئيس للطاقة النفط والغاز وهو سبب تم الاستغناء عنه بفعل تحول الولايات المتحدة إلى أكبر منتج للوقود الاحفوري في العالم، اما السبب الثاني فيتمثل بكون المنطقة تشهد صراعات مستمرة تعكس على الامن القومي ومصالح الولايات المتحدة، وهو امر ترى الاستراتيجية انه انتهى خلال العام الحالي من خلال استهداف الجمهورية الإسلامية التي ترى الاستراتيجية انها مصدر الاضطراب في المنطقة مع محورها وضرب مفاعلها النووي، ودعم مسار التطبيع مع (اسرائيل) ما يجعل المنطقة ستصبح أكثر استقراراً.

1. وما تريده الاستراتيجية الجديدة من الشرق الأوسط هو الاتي:
2. ادامة الحفاظ على أمن (اسرائيل) وتعزيز السلام معها.
3. عقد شراكات استراتيجية مع دول المنطقة لاسيما في مجالات الطاقة والطاقة النووية والذكاء الاصطناعي والصناعات الدفاعية.
4. الحفاظ على أمن ممرات الملاحة البحرية
5. منع قيام اي من المنافسين بالوصول إلى منطقة الشرق الأوسط.

دعم سيادة دول الشرق الأوسط وحقها في عدم التدخل في شؤونها الداخلية من قبل المنظمات العابرة للحدود مثل الشركات متعددة الجنسيات ومنظمات المجتمع المدني التي تحاول فرض قيمها الثقافية على هذه الدول ولاسيما الملكيات الخليجية.



بالتالي تهدف الاستراتيجية الجديدة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة مصالح أمريكية لا تقودها الولايات المتحدة بشكل مباشر بل عبر وكلاءها الإقليميين من دول الخليج و(إسرائيل) ما يعني أن الولايات المتحدة سوف تعمل على تعزيز انسحابها من المنطقة اي استكمال ما بدأه اوباما ولكن بصورة جديدة لا تقوم على التوصل لحل واتفاق مع إيران حول برنامجها النووي بل باستهدافه وضرب محور المقاومة بدلاً من ذلك وفرض التطبيع مع (إسرائيل) كسبيل لتصفية القضية الفلسطينية وصنع استقرار يناسب المصالح الأمريكية.

ثالثاً: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بين التخطيط

والتنفيذ:

لا يمكن التعويم باي حال من الأحوال بشكل مطلق على ما يريد من تصورات في وثيقة الأمن القومي المعلنة لأن الدول بطبيعة الحال لا تعلن كل ما تنوی فعله، فقد تكون بعض هذه الخطط المعلنة تمثل تمويها عن الاهداف الحقيقية للاستراتيجية، وبالتالي للكشف على الفجوة بين التخطيط والواقع التنفيذي الاستراتيجي الأمريكي يمكن تتبعه من خلال:

1. التطبيع مع (إسرائيل): تصر الاستراتيجية على ان الولايات المتحدة تعمل على دعم عملية التطبيع والسلام بين دول المنطقة والكيان الإسرائيلي لكن الواقع يبدو مختلفاً عن الطموحات الأمريكية من خلال:

• تشر تطبيع العلاقات مع السعودية بعد حرب غزة واصرار الأخيرة على انشاء دولة فلسطينية مقابل الاعتراف بـ(إسرائيل) فيما تصر حكومة نتنياهو على قبول التطبيع دون شروط من هذا القبيل ما يعطل عملية التطبيع بين الطرفين.

• ازدياد حدة الخلافات بين دول تركيا ومصر من جهة و(إسرائيل) من جهة أخرى على الرغم من السلام بينهم الا ان تداعيات حرب غزة القت بظلالها على العلاقات وباتت هذه الدول تشعر بالقلق من تصاعد النفوذ (الإسرائيلي) في المنطقة.



2. تأمين الممرات الملاحية: تكشف الاستراتيجية عن وضع الممرات الملاحية المهمة كمضيق هرمز و مضيق باب المندب كاولويات للأمن القومي الأمريكي في الشرق الأوسط من خلال تأمينها وضمان تدفق سلاسل الإمداد عبرها، لكن الواقع يكشف أن الولايات المتحدة اخفقت في أول تجربة لها بهذا الجانب المتعلقة برد ع الجيش اليمني عن إغلاق مضيق باب المندب وعلى الرغم من الضربات التي تعرضت لها مناطق سيطرة حكومة صنعاء إلا أنها لم تتوقف عن إغلاق مضيق لا يتحقق شرطها الأساسي المتعلق بوقف الحرب على غزة، ما يكشف عن عجز أمريكي واضح عن تلبية هذا الهدف الموضوع ضمن الاستراتيجية ففي حال قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز فإنه لا توجد ضمانات على قدرة الولايات المتحدة على إعادة فتح هذا الممر بالقوة العسكرية قياساً بالتجربة مع مضيق باب المندب.

3. فجوة الثقة والتمييز بين الشركاء: على الرغم من نص الاستراتيجية على ضرورة التعاون الداعي بين الولايات المتحدة ودول المنطقة إلا أن الولايات المتحدة تعمل على التمييز بين شركاءها فتمنح (إسرائيل) نسخ من أسلحتها الأكثر تطوراً فيما تمنح دول أخرى نسخ أقل كفاءة في المواصفات لضمان استمرار التفوق (الإسرائيلي) عليهم ما يكشف فجوة في ثقة الولايات المتحدة بشركاءها الإقليميين الآخرين.

4. فجوة الإدراك الاستراتيجي: تكشف الاستراتيجية الأمريكية الجديدة عن فجوة في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي للصراع في الشرق الأوسط حيث تفترض الاستراتيجية أن التدمير التكتيكي للبرنامج النووي الإيراني قد أدى إلى تراجع قدرة إيران الاستراتيجية في المنطقة فيما يكشف الواقع العملي على أن إيران مازالت تملك قدر من امكانيات الردع على الرغم من تراجعها النسبي في المنطقة، ما يكشف عن فجوة إداركية في ذهن صانع القرار الأمريكي.

عدا عن ذلك فإن الأداء الاستراتيجي الأمريكي لاسيما خلال العام الأول من ولاية دونالد ترامب الثانية قد اسفر عن نتائج عدة تتطابق مع ما كتب في الاستراتيجية لاسيما في الشرق الأوسط:



1. تعزيز الشراكات الدفاعية: تعقد الولايات المتحدة اليوم شراكات دفاعية وتكنولوجية في مجالات الذكاء الاصطناعي، لاسيما مع دول الخليج الغنية، كما تعمل على تطوير قدراتها النووية.

2. الاستقرار النسبي بالقوة: لا يمكن القول ان الولايات المتحدة تفرض السلام بالمنطقة كما تنص سرديتها الا انها تمكنت من فرض استقرار نسبي يتناسب مع مصالحها ومصالح حليفتها (اسرائيل) من خلال إيقاف الحرب في غزة، والضغط على قوى محور المقاومة في المنطقة بهدف تجريدهم من قدراتهم، ومنع تحول الحرب في غزة إلى حرب إقليمية شاملة قد لا تصب بمصلحة (اسرائيل) والولايات المتحدة.

3. تحديد المنظمات العابرة للحدود: نجحت إدارة ترامب من خلال مجموعة من التشريعات بالحد من نشاطات الشركات متعددة الجنسيات التي تفرض اجنادات سياسية على الدول المختلفة فمثلاً أجبرت البيئة السياسية والقانونية والضغوط الشعبية أكبر شركة لإدارة الأصول مثل بلاك روك على التخلص عن سياسات ومعايير الحكومة البيئية والاجتماعية مقابل استمرار عملها الربحي في الولايات المتحدة والسعى لتطوير شراكاتها في المنطقة مع دول الخليج لاسيما في قطاع الطاقة وهو أحد ابرز القطاعات الذي كانت تفرض عليه معايير للاستثمار فيه.

الخاتمة

خلاصة القول ان الولايات المتحدة من خلال الاستراتيجية الجديدة لا تطرح مبادئ جديدة مختلفة عن الاستراتيجيات السابقة بل تقوم بإعادة احياء المبادئ التقليدية بنسخ معدلة، فاستراتيجية ترامب هذه تعيد التأكيد على عقيدة المسؤولية التي ظهرت في استراتيجية اوباما المتعلقة بالانكفاء الامريكي وتوزيع المسؤوليات والاعباء على حلفاء واشنطن في كل منطقة، كما تعيد الحياة لمبدأ مومنو الذي تخلت عنه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل فعلي بعد الحرب العالمية الثانية عندما انخرطت بشكل جدي في شؤون أوروبا ومناطق مختلفة من العالم عملت من خلالها على صياغة نظام دولي بما يناسب مصالحها الاستراتيجية، اما اليوم فتظهر الاستراتيجية الجديدة ادارك صانع القرار



الأمريكي لضرورة العودة المتدرجة إلى المجال الحيوي للولايات المتحدة في النصف الغربي من الكرة الأرضية، حيث لا يتم هذا الانكفاء بشكل مطلق عن الشؤون العالمية وذلك لاستمرار ارتباط الولايات المتحدة بمصالح استراتيجية في مناطق أخرى أبرزها شرق آسيا، وبما فيها الشرق الأوسط، وهو انكفاء تعلله الوثيقة بأنه لاستعادة التفوق الأمريكي في شتى المجالات أي أنه يشبه التراجع لالتقاط الأنفاس، مع القبول بواقع دولي جديد متعدد الأقطاب، وعليه يواجه الشرق الأوسط واقعاً جيوسياسيًا جديداً يتسم بتراجع «المظلة الأمنية الأمريكية» واقتصرارها على ضمان أمن (إسرائيل)، مما يضع دول المنطقة الحليفة للولايات المتحدة أمام تحدي ملء الفراغ بقدراتها الذاتية، وهو ما قد يؤدي لأن تحتل (ישראל) مكانة تمكّنها من ملء هذا الفراغ وسط الدعم الأمريكي المستمر لها وتراجع خصومها الاستراتيجيين.